



المملكة المغربية
وزارة اصلاح الإدارة و الوظيفة العمومية

الحكومة المنفتحة

مسلسل الانضمام و إعداد برنامج عمل

مبادرة الحكومة المنفتحة: السياق

20 يناير 2009

فتح الرئيس الأمريكي باراك أوباما آفاقا جديدة للديمقراطية حيث أكد : "تلتزم ادارتي بخلق انفتاح غير مسبق على مستوى الحكومة. سنعمل معا لضمان ثقة الجمهور وبناء نظام يقوم على الشفافية والمشاركة العامة ونظام التعاون. سيتمكن الانفتاح من تعزيز ديمقراطيتنا، وتقوية نجاعة وفعالية سياساتنا الحكومية".

20 شتنبر 2011

على هامش الدورة 66 للجمعية العمومية للأمم المتحدة، قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل بإطلاق مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة بتاريخ 20 شتنبر 2011 تلتزم بما يلي :

- ❑ الرفع من جاهزية المعلومات الخاصة بالأنشطة الحكومية،
- ❑ تطوير المشاركة المواطنة،
- ❑ تطبيق المعايير المهنية للنزاهة داخل الإدارات،
- ❑ تكثيف الولوج للتكنولوجيات الحديثة لتعزيز الشفافية والمسؤولية

مبادرة الحكومة المنفتحة: الأهداف

• أهداف المبادرة:

- تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر وضع المواطن في صلب اهتماماتها؛
- تحسين جودة الخدمات العمومية ؛
- تعزيز النزاهة؛
- تحسين مناخ الأعمال وتشجيع جاذبية الاستثمار؛
- تبادل التجارب الناجحة مع الدول الأعضاء وكذا مع منظمات المجتمع المدني في مجالات الشفافية والانفتاح والحكامة الجيدة.

مبادرة الحكومة المنفتحة: فائدة الانضمام

- دعم مشاريع التحديث الحالية،
- تعزيز صورة المغرب ،
- تعزيز ثقة المواطن في المؤسسات العمومية عن طريق تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن،
- تشجيع القطاع الخاص عن طريق وضع إدارة منفتحة تتجاوب بشكل فعال وسريع مع متطلباته،
- تحسين مكانة المغرب في الدراسات المقارنة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي،
- الالتحاق بنادي الدول التي تجعل الانفتاح والشفافية وتقديم الحساب والمشاركة المواطنة في صلب برامجها الوطنية للإصلاح،
- إعطاء أهمية خاصة لتبادل التجارب الناجحة بالمغرب مع الدول الأعضاء الأكثر انفتاحا وكذا مع منظمات المجتمع المدني،
- توفير إدارة منفتحة على محيطها ومرفقاتها وتحترم مبادئ الشفافية والمسؤولية والتشاور.

مبادرة الحكومة المنفتحة: معايير الانضمام

- **شفافية الميزانية:** نشر المعلومات الأساسية عن الميزانيات والمحاسبة العمومية وإحداث نظام مفتوح للميزانية.
- **سهولة الولوج إلى المعلومة:** ينبغي أن يكفل القانون حق المواطنين في الحصول على المعلومات العمومية والبيانات الحكومية
- **التصريح بممتلكات المنتخبين والموظفين السامين ونشرها:** تيسير الولوج إلى المعلومات المتعلقة بممتلكات ومداخل المنتخبين وكبار الموظفين، ونشرها على الانترنت
- **إشراك المواطنين في إعداد السياسات العمومية:** دعم تعاون ومشاركة المواطنين في تنفيذ السياسات العامة والحكامة وتشجيع الحريات المدنية

مبادرة الحكومة المنفتحة

نظمت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بالتعاون مع برنامج الحكامة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (MENA-OCDE) بالرباط يوم 8 نونبر 2012 مؤتمر دولي حول تنفيذ سياسات الحكامة المنفتحة، وذلك بهدف التعريف بأهداف هذه الشراكة على صعيد دول المينا.

بداية مسلسل الانضمام

وعلى هامش هذا المؤتمر تم إحداث لجنة للإشراف، تضم ممثلين عن كل من رئاسة الحكومة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وكذا وزارة الشؤون العامة والحكامة، أوكلت إليها مهمة تفعيل "الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة" وتدارس شروط الانضمام بالنسبة للمغرب وكذا المعايير المعتمدة لتقييم مدى استيفائه لشروط الانضمام.

دراسة استيفاء الشروط

قام خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الأقران (البرازيل وإسبانيا وبلجيكا) بمهمة تقييمية للرباط خلال الفترة ما بين 3 و6 يونيو 2013، حيث عقدوا اجتماعات ولقاءات مع ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني بالإضافة إلى أعضاء لجنة الإشراف المكلفة بهذا الموضوع، وذلك وفق البرنامج رفقته.

وعلى إثر هذه الزيارة، أعدت المنظمة خلاصات أولية حول الحكومة المنفتحة ببلادنا والمشاريع المرافقة لها من طرف المنظمة السالفة الذكر، حيث بادرت هذه الوزارة بموافاة أعضاء لجنة الإشراف بنسخة منه وتم عرضه على كافة الوزارات وبعض الجمعيات على هامش الإجتماع المخصص لعرض تجارب بعض الدول الأعضاء في هذه الشراكة في مجال إعداد برنامج عمل الحكومة المنفتحة، وكذا ورشة عمل حول بناء القدرات في مجال إشراك المواطن وبرنامج عمل المبادرة وذلك بمقر هذه الوزارة يومي 8 و9 أبريل 2014 .

وبناء على اللقاءات المنفردة وجمع المعلومات، أعدت المنظمة دراسة بالمقارنة مع معاييرها وممارساتها الجيدة، وتم الاتفاق عليها مع لجنة الإشراف.

مبادرة الحكومة المنفتحة: معايير الانضمام

يتعين على البلدان المرشحة نيل 12 من أصل 16 نقطة للانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، .
وقد حصل المغرب على 11 نقطة ويحتاج إلى نقطة أخرى لاستيفاء هذه الشروط

الانخراط في مبادرة الحكومة المنفتحة

النقط	معايير الانخراط
3/4	وجود مقتضيات دستورية (3 نقط) سهولة الولوج إلى المعلومة نقطة واحدة في حالة تبني القانون المتعلق بالحصول على المعلومات
4/4	نشر تقرير مراجعة الحسابات ومشروع ميزانية الحكومة. (4 نقط) شفافية الميزانية
2/4	المعطيات المتاحة في المحاكم. (2 نقط) التصريح ونشر ممتلكات المنتخبين والموظفين 2.نقاط إذا تم نشر المعطيات
2/4	معدل 4.41 / 10 (ما بين 2.5 و 5) مؤشر الحريات المدنية على مستوى إشراك المواطنين مؤشر الديمقراطية لسنة 2012.
11/16	12 نقطة على الأقل للانخراط في المبادرة

لجنة الاشراف

تم توسيع لجنة الإشراف لتضم أعضاء المجتمع المدني والقطاع العام. كما أحدثت أمانة (سكرتارية) لدى وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بغية تنسيق وتتبع أعمال لجنة الإشراف، واتخاذ التدابير اللازمة لمواكبة عملية الانضمام. ولتسريع عملية انضمام المغرب إلى الشراكة، بادرت لجنة الإشراف بإعداد مخطط العمل المخصص لهذا، حيث تم تشكيل خمسة لجان موضوعاتية فرعية، تتكون من ممثلي القطاعات الوزارية، وهيئات الحكامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني،

يوم الخميس 25 يونيو 2015

- اللجنة الأولى: شفافية الميزانية وتأسيسها وزارة الإقتصاد والمالية ،
 - اللجنة الثانية : النزاهة ومكافحة الفساد وتأسيسها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ووزارة إصلاح الإدارة و الوظيفة العمومية،
 - اللجنة الثالثة : الولوج إلى المعلومات والادارة الالكترونية وتأسيسها وزارة إصلاح الإدارة و الوظيفة العمومية
 - اللجنة الرابعة : التواصل وتأسيسها وزارة الإتصال ووزارة إصلاح الإدارة و الوظيفة العمومية ،
 - اللجنة الخامسة : استشارة وإشراك المواطن في إعداد السياسات العمومية وتأسيسها الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
- كما تم إحداث لاحقا لجنة معنية بالمعطيات المفتوحة برئاسة وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

خطة عمل للشراكة من أجل الحكومة المفتوحة

ورغم عدم انضمامه الى هذه المبادرة ، فقد أعد المغرب خطة عمل وطنية، مثل البلدان الأعضاء.

تم إحداث لجنة مكلفة بصياغة برنامج عمل مكونة من منسقي اللجن وممثل عن المجتمع المدني وسكرتارية الحكومة المنفتحة بالمغرب

وتضم هذه الخطة التي تم إعدادها بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع

الخاص 19 التزاما يتعين تنفيذها خلال سنتين حسب قوانين المبادرة.

التزامات المغرب 2017-2018

1- الوصول إلى المعلومات والتزامات الحكومة الإلكترونية:4

2 - التزامات النزاهة ومكافحة الفساد:4

3 - الالتزامات المتعلقة بشفافية الموازنة3

4 - التزامات مشاركة المواطنين:4

5- التواصل والتوعية بشأن الحكومة المفتوحة:2

6 - البيئة والتنمية المستدامة: 2

- 19 التزاما-

المؤتمر العالمي للحكومة المنفتحة 9-7 دجنبر 2016 باريس



الدعم الحكومي

استشارة كافة القطاعات الحكومية

موافات السيد رئيس الحكومة بتقارير حول تقدم مسلسل الانضمام

قام السيد الوزير بعرض مشروع مخطط العمل على أنظار مجلس الحكومة بتاريخ 16 نونبر

2017، تم بموجبه إصدار توصية بتحيينه بشكل ينسجم أكثر مع التوجهات الجديدة

للحكومة المغربية وألوياتها

تحسين برنامج العمل

وعليه انعقدت مشاورات بين أعضاء لجنة الإشراف، شارك فيها ممثلو القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والمجتمع المدني الذين أبدوا ملاحظاتهم وقدموا مقترحات بغية إدراجها في مشروع مخطط العمل الجديد. حيث تم إعداد برنامج جديد محين

استفاء الشروط

بصدور القانون رقم 31.13 المتعلق بقانون الحق في الوصول إلى المعلومة بالجريدة الرسمية، بتاريخ 12 مارس 2018، يكون المغرب قد استوفى شروط الانضمام إلى هذه المبادرة. وعليه، انعقد اجتماع للجنة الإشراف المعنية بالحكومة المنفتحة يوم 22 مارس 2018 بمقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، من أجل المصادقة على الالتزامات الثمانية عشرة (18)، المتضمنة في مخطط العمل الجديد بالنسبة للفترة الممتدة من غشت 2018 إلى غشت 2020

قبول الطلب

خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 ابريل 2018 بواشنطن، صادق أعضاء لجنة الإشراف على الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة على انضمام المغرب رسميا إلى هذه الشراكة.

17-19 يوليو 2018
المؤتمر العالمي للحكومة المنفتحة
تبيليسي



ما بعد الانضمام

تنظيم لقاءات واجتماعات وتبادل الرسائل مع القيمين
على الالتزامات لإعداد النسخة الأخيرة من برنامج
العمل

31 غشت 2018: بعث برنامج العمل إلى سكرتارية
الشراكة من أجل المصادقة عليه ونشره

برنامج عمل
غشت 2018 إلى غشت 2020
18 التزاما-

- الوصول إلى المعلومات (6، منها التزام يهم البيئة والتنمية المستدامة)
- النزاهة ومكافحة الفساد (3)
- شفافية الموازنة(3)
- المشاركة المواطنة(4)
- التواصل والتحسيس حول الحكومة المفتوحة(1)

المجتمع المدني

تمت دعوة واشراك جمعيات المجتمع المدني منذ انطلاق مسلسل الانضمام،
تنظيم عدة ندوات ولقاءات وأيام دراسية، بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية (OCDE)، وبحضور خبراء الشراكة من أجل حكومة منفتحة، لتعزيز
مشاركة المجتمع المدني في إعداد مخطط العمل حول "إشراك المجتمع المدني
المغربي في الحكومة المنفتحة: توسيع مشاركته في مسار الانضمام إلى الشراكة من
أجل حكومة منفتحة"، يوم 29 شتنبر 2015، و"دور المجتمع المدني في مجال
الحكومة المنفتحة"، يوم 17 فبراير 2016

المجتمع المدني

انبثق عنها تكتل جمعيات المجتمع المدني في إطار
«لجنة المجتمع المدني من أجل الحكومة المنفتحة»



التكوين والدراسات المقارنة

تنظيم عدة ورشات عمل سواء داخل اطار لجنة الاشراف أو خارجه,
المشاركة في مؤتمرات
اللجوء الى دراسات مقارنة

الشباب ووسائل الاعلام

تنظيم يوم دراسي للوزارة بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول موضوع: "الحكومة المنفتحة بالمغرب: نحو تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة"، وذلك يوم الأربعاء 4 أكتوبر 2017.



الشباب ووسائل الاعلام

ورشات عمل حول موضوعي التواصل المؤسسي، ودور وسائل الإعلام في تعزيز دور مشاركة الشباب في الحياة العامة، من أجل الوقوف على مختلف الفرص التي تتيحها وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز المشاركة المواطنة ومشاركة الشباب في الحياة العامة بغية الارتقاء بالمرفق العمومي والرفع من مردوديته وجودة خدماته لتستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين.

شکرا علی انتباهکم

الوصول إلى المعلومات

- 1:الالتزام برفع مستوى الوعي العام بحق الوصول إلى المعلومات
- 2:تعيين وتدريب موظفي الإعلام على مستوى الإدارات والمؤسسات العامة
- 3:إنشاء كيانات إدارية مسؤولة عن المحفوظات وتدريب المدربين في مجال إدارة المحفوظات
- 4:دعم نشر وإعادة استخدام البيانات المفتوحة
- 5:إنشاء آلية تقاسم البيانات في (ONEDD) المرصد الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة
- 6:إنشاء بوابة الشفافية

النزاهة ومكافحة الفساد

- الالتزام السابع:إنشاء بوابة النزاهة
- الالتزام الثامن:إنشاء إطار تنظيمي ملزم للخدمات الإدارية
- 9:تحسين استقبال مستخدمي الخدمات العامة من خلال تجربة نظام IDARATI في المواقع التجريبية
- 10:تعزيز آليات الاستقبال ومتابعة ومعالجة الشكاوى والملاحظات والاقتراحات من مستخدمي الإدارة العامة

شفافية الموازنة

- 11:تعزيز شفافية الموازنة من خلال نشر تقارير الموازنة وفقاً للمعايير الدولية
- 12:تنفيذ أحكام القانون الأساسي رقم 13-13 بشأن قانون الميزانية من حيث شفافية الموازنة والميزنة القائمة على الأداء
- 13:تعزيز آليات مراقبة ورصد وتقييم التمويل العام الممنوح للجمعيات عبر بوابة "الشراع"

مشاركة المواطن

- 14:خلق ديناميكية استشارية على المستوى الوطني والإقليمي
- 15:إنشاء منصة إلكترونية لـ "مشاركة المواطنين"
- 16:تعزيز مشاركة المواطنين من خلال تخصيص آليات المجتمع المدني ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية
- 17:تعزيز وصول المجتمع المدني إلى الإعلام السمعي البصري

التواصل والتواصل على الحكومة المفتوحة

- 18:اتصالات واسعة النطاق حول انضمام المغرب إلى الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) وتطورها في الحكومة المفتوحة